جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

التنظيم القانوني للانذار في المعاملات المَاليَّة
(دراسة مُقارنة)

رسالة تقدَّم بها الطالب

رافد رسول رباط

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم القانون الخاص
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون
الخاص

إشراف

الأستاذ الدكتور

عمار كريم كاظم الفتلاوي

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥م

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾

" صدق الله العلي العظيم"

سورة الشعراء : الآية (٢١٤)

الإهداء

إلى روح والدي الغالي، التي لم تسعفني الحياة لأعرفه، ولكنه حاضر في كل خطوة أخطوها.

إلى عمي غالب، الذي كان لي خير أب ومعلم، وترك فراغًا لا يملأه أحد.

إلى والدتي الحنونة، مصدر قوتي ودعائي، التي سهرت ورعت حتى بلغتُ هذا المجد.

إلى إخوتي وأخواتي، إذ كانوا سندًا وعونًا، شاركوني أفراحي وساعدوني في مسيرتي.

إلى زوجتي الغالية وأطفالي الأعزاء، زينة الحياة ومصدر إلهامي.

إليكم جميعًا، أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا.

الباحث

الشكر و الامتنان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين محمد ، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار.

أتوجّه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور الفاضل (عمار كريم كاظم الفتلاوي)، لما أبداه من كريم القبول للإشراف على هذه الرسالة، فقد أغناني بعلمه وتوجيهاته الثمينة منذ اللحظات الأولى لاختيار الموضوع، وكان لإرشاداته وملاحظاته الأثر البالغ في بناء هذا العمل وتطويره أسأل الله أن يثيبه خير الجزاء ويبارك في جهوده، إنه سميع الدعاء.

كما لا يفوتني أن أعبر عن امتناني وتقديري لجميع أساتذتي الأجلاء في معهد العلمين للدراسات العليا، لما أغدقوه من علم وتوجيه خلال مسيرتي الدراسية، فكل الشكر والتقدير لهم على ما بذلوه وأخص بالشكر والثناء السادة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، الذين تكرموا بمطالعة هذه الرسالة ومناقشتها بكل دقة وموضوعية، وأسهموا بتقويمها علميًا بما أثرى مضمونها فلهم مني كل الاحترام والعرفان.

كما أعرب عن تقديري الكبير لجميع العاملين في مكتبات (معهد العلمين، والروضة الحيدرية)، لما قدموه من دعم وتسهيلات للحصول على المصادر.

وأتقدم بجزيل الشكر لكل من مدّ لي يد المساعدة، سواء بالنصيحة أو التوجيه أو توفير المعلومات، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أخص أسرتي الكريمة بوافر الامتنان، لصبرهم وتفهمهم لانشغالي خلال فترة إعداد هذه الرسالة. فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

الباحث

الملخص

يعد الإنذار من أهم الإجراءات القانونية المدنية التي تهدف إلى تنظيم العلاقات المدنية بين المتعاقدين، كخطوة أساسية تسبق غالبا اللجوء إلى السلطات القضائية أو القضاء المدني.

إنّ الإنذار في المعاملات المالية يمثل وسيلة قانونية جوهرية لضمان تنفيذ الالتزامات التعاقدية وصون الحقوق المالية للأطراف، غير أن الواقع العملي يكشف عن صعوبات تشريعية وإجرائية تحدّ من فاعليته، وهو ما يثير إشكالية حول مدى كفاية التنظيم القانوني القائم في تحقيق التوازن بين مصلحة الدائن وضمانات المدين، ومدى الحاجة إلى تطوير النصوص القانونية أو تعزيز آليات التنفيذ.

ويقع وراء تشريع الإنذار مجموعة من الأسس لاسيما العدالة وتحقيق المصلحة بنوعيها العامة والخاصة فضلا عن ذلك سلامة الإجراءات المدنية، وبالتالي تحقيق الأمن القانوني الذي يتوقف على درجتي المقبولية والمعقولية ويميز الإنذار عما يشابه من إجراءات قانونية وقضائية أخرى كالإنذار الإداري أو التبليغ القضائي لما يتسم به من خصائص سواء كان هذا الإنذار بشكل فردي أو إنذارا عاماً.

وسواء كان الإنذار فردياً أو عاماً فإن له طبيعتين الأولى الوجوبية أو الجوازية وهذا يرجع إلى الغاية المتوخاة من الإنذار سواء كانت المصلحة المعتبرة من تشريعه مصلحة خاصة أو عامة وإما الطبيعة الأخرى هي كاشفة أم منشأة للالتزامات المترتبة بين طرفي التعاقد.

وفي ضوء ذلك نستنتج أن الإنذار لكي يكون ناجحا أو محققا للغاية التي أُنشأ من أجلها لابد من مراعاة مجموعة من الضوابط الشكلية والموضوعية ليرتب الآثار القانونية على المستوى الشخصي أو الموضوعي وتحقيق التوازن بينهما ولما كان الإنذار اجراءً قانونيا ماسا بالحقوق والالتزامات المالية للأطراف المتعاقدة، فلابد من وجود جهات رقابية تقوم بمراقبة الإنذار بدءًا من

إصداره وانتهاءً بتنفيذه وهذه الرقابة تختلف من بلد إلى آخر فهناك رقابة وقائية ومتلازمة ولاحقة

إلا أنه وجدنا في العراق العديد من المعوقات لاسيما التشريعية والعملية التي تحد من الإنذار

كإجراء قانوني.

المحتويات	
الموضوع	**الصفحة**
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والثناء	ت
المستخلص	ث-ج
المقدمة	١-٥
الفصل الأول **مفهوم الإنذار في إطار القواعد المدنية**	٦-٧٠
المبحث الأول : **ماهية الإنذار**	٧-٤٠
المطلب الأول : التعريف بالإنذار	٧-٢٠
الفرع الأول : تعريف الإنذار	٨-١٣
الفرع الثاني : الأساس الفلسفي والقانوني للإنذار	١٤-٢٠
المطلب الثاني : تمييز الإنذار عما يشتبه به	٢٠-٦٦
الفرع الأول : تمييز الإنذار عن بعض الإجراءات القانونية الأخرى	٢١-٣٠
الفرع الثاني : تمييز الإنذار عن الإجراءات القضائية	٣١-٣٥
المبحث الثاني : **التكييف القانوني للإنذار**	-٣٦
المطلب الأول : التكييف القانوني للإنذار في القانون المدني	٣٧-٤٧
الفرع الأول : الإنذار كإجراء وجوبي	٣٨-٤٢
الفرع الثاني : الإنذار كإجراء اختياري (جوازي)	٤٢-٤٧
المطلب الثاني : أنواع الإنذار في التعاملات المالية	٤٨-٦٦
الفرع الأول : الإنذار من حيث الصفة	٤٨-٥٨
الفرع الثاني : حالات الإنذار	٥٨-٦٦

الفصل الثاني **الأحكام القانونية للإنذار**	٦٧-١٢٢
المبحث الأول: **الضوابط القانونية للإنذار**	٦٩-١٠٠
المطلب الأول : الضوابط الشكلية للإنذار	٧١-١٠٠
الفرع الأول : الإجراءات الشكلية لأوراق الإنذار	٧٢-٨٦
الفرع الثاني : ضوابط استيفاء الرسوم القانونية	٨٦-٨٨
المطلب الثاني : الضوابط الموضوعية للإنذار	٨٩-١٠٠
الفرع الأول : الجهة المختصة بإصدار الإنذار	٩٠-٩٣
الفرع الثاني : الإنذار: المدد القانونية والأسباب القانونية المساندة	٩٣-١٠٠
المبحث الثاني : **الآثار المترتبة على الإنذار**	١٠١-١٢٢
المطلب الأول : الآثار القانونية للإنذار	١٠٤-١١١
الفرع الأول : الآثار الشخصية للإنذار	١٠٥-١٠٨
الفرع الثاني : الآثار الموضوعية للإنذار	١٠٩-١١١
المطلب الثاني : الرقابة على الإنذار	١١١-١٢٢
الفرع الأول : آليات الرقابة على إصدار الإنذار	١١٢-١١٤
الفرع الثاني : الإجراءات المتعلقة بمخالفة الإنذار للرقابة القانونية	١١٥-١٢٢
الخاتمة	١٢٣-١٢٦
المصادر والمراجع	١٢٧-١٣٧
Abstract	**A**

المقدمة

أولا: موضوع الدراسة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين محمد، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار.

إن الإنذار إجراء قانوني يوجه من الدائن إلى المدين بضرورة تنفيذ التزام معين وفقا للضوابط القانونية، وهو أحد المفاهيم الإجرائية التي ترتكز إلى مبادى العدالة وتحقيق الاستقرار في المعاملات المالية بصفة خاصة والمدنية بصفة عامة لما له إثر في الإجراءات القانونية لاسيما في جانبها القضائي والإجرائي

وأن الغاية المتوخاة أو الأسس الفلسفية التي تكمن وراء تشريع الإنذار ترتكز على مجموعة من الأسس لاسيما الأخلاقية وأسس العدالة الاجتماعية فضلا عن المصلحة المعتبرة بعدم زج القضاء في كثير من المنازعات بين الأفراد فضلا عن الإنذار يعتمد على اهم مبدا قانوني في تنفيذ الالتزام وهو مبدا حسن النية الذي يعد المرتكز الأساس التي تقوم عليه فلسفة القانون فهو جزء من إرساء قواعد المسؤولية المدنية من خلال تحديد الإطار الزمني والمطالبة الصريحة والواضحة لتنفيذ الالتزامات المالية

ويتميز الإنذار في المعاملات عما يشتبه به من أوضاع قانونية مشابهة كالإنذار الإداري والتبليغ في الدعاوي المدنية فضلا عن الإجراءات القانونية الأخرى، لما يتسم به من طبيعة قانونية مزدوجة جوازيه في أحيان معينة فرضها القانون تمتاز بالطابع الوجوبي، كذلك الطبيعة المزدوجة الأخرى الكاشفة والمنشاة للالتزامات التي تكون بذمة المدين وما يترتب عليها من آثار قانونية وقضائية ولا يكون الإنذار ناجعا مالم يكن محاطا بالضوابط القانونية التي فرضها القانون

على المستوى الشخصي والموضوع للجهة القائمة بالإنذار والشخص الموجه له الإنذار سواء كان هذا الشخص معنويا أو طبيعيا.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعًا محوريًا في النظام القانوني المدني، ألا وهو الإنذار في المعاملات المالية، بوصفه إجراءً سابقًا وممهدً لممارسة العديد من الحقوق، ووسيلة قانونية لتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المتعاقدة وتتبع هذه الأهمية من عدة اعتبارات; فالإنذار يعد أداة قانونية جوهرية تمهد في الغالب للانتقال من مرحلة التعامل الودي بين المتعاقدين إلى مرحلة اللجوء للقضاء، مما يجعله عنصرًا وقائيًا يسهم في حل النزاعات قبل تفاقمها، ويمثل وسيلة لتحقيق العدالة التعاقدية، إذ يمنح المدين فرصة حقيقية لتنفيذ التزاماته طوعًا دون الحاجة إلى الدخول في إجراءات قضائية قد تترتب عليها آثار مالية أو قانونية أوسع. وتتضح أهمية البحث كذلك في أن الإنذار يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن القانوني في المعاملات المالية، حيث يسهم تنظيمه السليم في تعزيز الثقة بين المتعاقدين وتشجيع الاستثمارات، بما ينعكس إيجابًا على البيئة الاقتصادية. كما تكمن الأهمية في أن النتائج المرجوة لن تقتصر على إثراء الجانب النظري، وإنما ستنعكس على التطبيق العملي، إذ نأمل أن تشكل مرجعاً لتفسير النصوص وتطبيقها، كما أن جانب الرقابة على الإنذار لا يقل أهمية عن باقي محاوره، وذلك من خلال استعراض صور الرقابة الوقائية والمتلازمة واللاحقة، ويوضح دورها في الحد من إساءة استخدام هذا الإجراء أو تعطيله.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

إن الإنذار في المعاملات المالية أداة قانونية لضمان احترام الالتزامات التعاقدية وحماية الحقوق المالية للأطراف، إلا أن التطبيق العملي له يواجه تحديات تشريعية وإجرائية تقلل من

فاعليته، الأمر الذي يثير إشكالية **حول مدى كفاية التنظيم القانوني الحالي في تحقيق التوازن بين حماية الدائن وضمان حقوق المدين، ومدى الحاجة إلى تطوير النصوص القانونية أو آليات التنفيذ** وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات منها: **ما الإطار القانوني المنظم للإنذار في المعاملات المالية وفق التشريع العراقي؟ وما الطبيعة القانونية للإنذار، وهل هو إجراء إلزامي أم جوازي؟ وما الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لصحة الإنذار وإنتاجه لآثاره القانونية؟** .

رابعاً: فرضية الدراسة:

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة، يفترض الباحث فرضية مفادها **أن التنظيم القانوني الحالي للإنذار في المعاملات المالية لا يحقق الفاعلية المطلوبة في حماية الحقوق المالية للأطراف المتعاقدة، وأن تطوير الإطار القانوني وتعزيز آليات الرقابة يمكن أن يسهم في رفع مستوى الأمان القانوني وتحقيق العدالة التعاقدية،** وعليه فإن هذا الدراسة تسعى إلى البحث في هذه الإشكالية والإجابة على هذه التساؤلات عبر استعراض النصوص القانونية، والتطبيقات العملية، ومقارنة التجربة العراقية بالتجارب القانونية المقارنة، بهدف تعزيز فاعلية هذا الإجراء وتحقيق الغاية التي شُرع من أجلها.

خامساً: هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني المنظم للإنذار في المعاملات المالية، والكشف عن مدى انسجامه مع متطلبات العدالة وحماية المراكز القانونية للأطراف المتعاقدة، وتسعى إلى بيان الطبيعة القانونية للإنذار، ووضعه كإجراء جوازي أو وجوبي في بعض الحالات، وتحديد أثره المباشر في سير الالتزامات المالية وتنفيذها، كما تسعى إلى تحديد الأساس القانوني الذي يستند إليه الإنذار، وبيان مدى وضوح النصوص التشريعية في تنظيمه، ومدى

ملاءمة هذا التنظيم للواقع العملي والتطورات الاقتصادية. وهي محاولة للوقوف على دور الإنذار في حماية حقوق الدائنين وضمان وفاء المدينين بالتزاماتهم، ومدى قدرته على الحد من النزاعات القضائية أو تقليصها عبر توفير فرصة للتسوية الودية قبل اللجوء إلى القضاء.

سادساً: منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسة موضوع "**التنظيم القانوني للإنذار في المعاملات المالية دراسة مقارنة**"، المنهج التحليلي والمقارن بوصفه الأنسب لتحقيق أهداف البحث وبلوغ نتائجه المرجوة، ويقوم هذا المنهج على تحليل النصوص القانونية ذات العلاقة بالإنذار، من حيث بنيتها التشريعية، ومضمونها الإجرائي، ومدى انسجامها مع مبادئ القانون، وتتبع سياقها العملي، وصولاً إلى بيان مدى فعاليتها في تنظيم المعاملات المالية، وقد تم تناول الاطار النظري للإنذار وأحكامه في القانون العراقي وتحليلها في ضوء المقارنة مع نظرائه في القانونيين المصري والفرنسي، بهدف الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الأنظمة القانونية، وتحديد مدى مساهمة كل منها في توفير الحماية القانونية وتعزيز الثقة في البيئة المالية.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض النصوص القانونية وتوضيح المفاهيم الأساسية للجوانب الشكلية والموضوعية للإنذار مع الحرص على توضيح الصلة بين القواعد القانونية والواقع العملي للمعاملات المالية، بما يضمن بناء دراسة رصينة وموضوعية نأمل أن تُسهم في تطوير الإطار القانوني للإنذار.

سابعاً: هيكلية البحث:

لغرض الإحاطة بموضوع الدراسة قُسّم البحث على فصلين: خصص **الفصل الأول** لدراسة ماهية الإنذار في إطار القواعد المدنية وذلك في مبحثين تم تخصيص **المبحث الأول** لدراسة الإطار المفاهيمي للإنذار، من حيث التعريف بالإنذار من خلال تعريفه في اللغة

والاصطلاح وبيان أساسه القانوني والفلسفي ثم تميزه عن بعض الإجراءات القانونية الأخرى ثم تمييزه عن الإجراءات القضائية كما خصصنا **المبحث الثاني** لبيان الطبيعة القانونية للإنذار من خلال دراسته بوصفه إجراء وجوبياً أو جوازياً ثم دراسة أنواع الإنذار في التعاملات المالية وحالاته.

أما **الفصل الثاني** فقد خصص لدراسة الأحكام القانونية للإنذار وتم تقسيمه على مبحثين تناول **المبحث الأول** الضوابط القانونية للإنذار من خلال بيان الضوابط الشكلية للإنذار من حيث الإجراءات الشكلية لورقة الإنذار وضوابط استيفاء الرسوم، ثم دراسة الضوابط الموضوعية للإنذار وذلك من خلال بيان الجهة المختصة بإصدار الإنذار ومددته القانونية وأسبابه. أما **المبحث الثاني** فقد خصص لغرض دراسة الآثار المترتبة على الإنذار من حيث الآثار الشخصية والموضوعية للإنذار، ثم آليات الرقابة على إصدار الإنذار والإجراءات المتعلقة بمخالفة الإنذار للرقابة القانونية.

ثم تخلص هذه الدراسة **بخاتمة** تتضمن عرضاً لأبرز المقترحات والتوصيات التشريعية والعملية التي يمكن أن تسهم في تطوير التنظيم القانوني للإنذار في المعاملات المالية، وقد روعي في صياغة الخاتمة أن تكون موجزة من حيث الحجم، بحيث تربط بين الإطار النظري والتحليل العملي الذي عرضناه في مباحث الفصول.